

القسم رقم ٢١ "المخصصات والاحتمالات"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ٢١ "المخصصات والاحتمالات" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

القسم ٢١

المخصصات والاحتمالات

نطاق هذا القسم

- ١.٢١ ينطبق هذا القسم على جميع المخصصات (أي الالتزامات غير المؤكد توقيتها أو مبلغها) والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ما عدا تلك المخصصات التي تم تناولها في أقسام أخرى من هذا المعيار. ويتضمن ذلك المخصصات المرتبطة بما يلي:
- (أ) عقود الإيجار (القسم ٢٠ "عقود الإيجار"). ومع ذلك، فإن هذا القسم يتعامل مع عقود الإيجار التشغيلي التي أصبحت غير مجدية.
- (ب) عقود الإنشاء (القسم ٢٣ "الإيراد"). ومع ذلك، فإن هذا القسم يتعامل مع عقود الإنشاء التي أصبحت غير مجدية.
- (ج) الواجبات المتعلقة بمنافع الموظفين (القسم ٢٨ "منافع الموظفين")
- (د) ضريبة الدخل (القسم ٢٩ "ضريبة الدخل").
- ٢.٢١ لا تنطبق متطلبات هذا القسم على العقود قيد التنفيذ ما لم تصبح عقوداً غير مجدية. والعقود قيد التنفيذ هي العقود التي بموجبها لم ينفذ أيٌّ من طرفيها أيّاً من الواجبات التي عليه أو التي نَقَدَ كلا طرفيها بشكل جزئي الواجبات التي عليهما بقدرٍ متساوٍ.
- ٣.٢١ يُستخدم مصطلح "المخصص" أحياناً في سياق بنود مثل الإهلاك والهبوط في قيمة الأصول والمبالغ المستحقة غير القابلة للتحويل. وتُعد هذه تعديلات للمبالغ الدفترية للأصول وليست إثباتاً للالتزامات، وبناءً عليه فلن يتم تناولها في هذا القسم.

الإثبات الأولى

- ٤.٢١ لا يجوز للمنشأة أن تثبت مخصصاً إلا عندما:
- (أ) يكون على المنشأة واجب في تاريخ التقرير نتيجة لحدث سابق؛
- (ب) يكون من المرجح (أي مرجح حدوثه أكثر من عدمه) أن المنشأة ستكون مطالبة بنقل منافع اقتصادية للتسوية؛
- (ج) يمكن تقدير مبلغ الواجب بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ٥.٢١ يجب على المنشأة أن تثبت المخصص على أنه التزام في قائمة المركز المالي، ويجب أن تثبت مبلغ المخصص على أنه مصروف، ما لم يتطلب قسم آخر في هذا المعيار إثبات التكلفة على أنها جزء من تكلفة أحد الأصول مثل المخزون أو العقارات والألات والمعدات.
- ٦.٢١ الشرط الوارد في الفقرة ٤.٢١(أ) (واجب في تاريخ التقرير نتيجة لحدث سابق) يعني أن المنشأة ليس لديها بديل واقعي آخر لتسوية الواجب. ويمكن أن يحدث ذلك عندما يكون على المنشأة واجب نظامي يمكن إنفاذه نظاماً أو عندما يكون على المنشأة واجب ضمني لأن الحدث السابق (والذي يمكن أن يكون تصرفاً من قبل المنشأة) قد ترتبت عليه

توقعات وجهية لدى الأطراف الأخرى بأن المنشأة سوف تفي بالواجب. ولا تستوفي الواجبات التي ستنشأ نتيجة تصرفات المنشأة في المستقبل (أي تسيير أعمالها في المستقبل) الشرط الوارد في الفقرة ٤.٢١(أ)، بغض النظر عن احتمالية حدوثها، وحتى لو كانت هذه الواجبات واجبات تعاقدية. وللتوضيح، ربما تنوي المنشأة، أو ربما تضطر بسبب الضغوط التجارية أو المتطلبات النظامية إلى إنفاق أموال للعمل بطريقة معينة في المستقبل (على سبيل المثال، تركيب مرشحات دخان في نوع معين من المصانع). ونظراً لأن المنشأة تستطيع تجنب الإنفاق المستقبلي من خلال تصرفاتها المستقبلية، على سبيل المثال عن طريق تغيير طريقة عملها أو بيع المصنع، فإنه لا يكون عليها واجب حالي فيما يتعلق بذلك الإنفاق المستقبلي ولا يتم إثبات أي مخصص.

القياس الأولي

- ٧.٢١ تقوم المنشأة بقياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير. وأفضل تقدير هو المبلغ الذي من المعقول أن تدفعه المنشأة لتسوية الواجب في نهاية فترة التقرير أو الذي من المعقول أن تدفعه لنقل الواجب إلى طرف ثالث في ذلك الوقت.
- (أ) عندما ينطوي المخصص على عدد كبير من النواتج الممكنة، فإن تقدير المبلغ يعكس ترجيح جميع النواتج الممكنة بحسب الاحتمالات المرتبطة بها. وعندما يكون هناك مدى متصل من النواتج الممكنة، وتكون كل نقطة في ذلك المدى مرجحة بنفس قدر أية نقطة أخرى، فعندئذٍ يتم استخدام النقطة الواقعة في وسط ذلك المدى.
- (ب) عندما ينشأ المخصص عن واجب منفرد، فإن الناتج المفرد الأكثر ترجيحاً يمكن أن يكون هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الواجب. ولكن، حتى في مثل هذه الحالة تأخذ المنشأة في الحسبان النواتج الممكنة الأخرى. وعندما تكون النواتج الممكنة الأخرى إما في الغالب أعلى أو في الغالب أقل من الناتج الأكثر ترجيحاً، فإن أفضل تقدير سيكون مبلغاً أعلى أو أقل من الناتج الأكثر ترجيحاً.
- عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الواجب. ويجب أن يكون معدل أو معدلات الخصم هو معدل أو معدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود. ويجب أن ينعكس أثر المخاطر الخاصة بالالتزام إما في معدل الخصم أو في تقدير المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام، ولكن ليس في كليهما.
- ٨.٢١ يجب أن تستبعد المنشأة من قياس المخصص المكاسب الناتجة من الاستبعاد المتوقع للأصول.
- ٩.٢١ عندما يكون بعض أو كل المبلغ المطلوب لتسوية المخصص من الممكن تعويضه من طرف آخر (على سبيل المثال، من خلال مطالبة تأمين)، يجب على المنشأة إثبات التعويض على أنه أصل منفصل فقط عندما يكون في حكم المؤكد أن المنشأة ستحصل على التعويض عند تسوية الواجب. ولا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذي يتم إثباته للتعويض مبلغ المخصص. ويتم عرض التعويض مستحق التحصيل في قائمة المركز المالي على أنه أصل، ولا يجوز إجراء مقاصة بينه وبين المخصص. أما في قائمة الدخل الشامل، فيمكن للمنشأة أن تقوم بإجراء مقاصة بين أي تعويض يتم الحصول عليه من طرف آخر وبين المصروف المرتبط بالمخصص.

القياس اللاحق

- ١٠.٢١ لا يجوز للمنشأة أن تحمل على المخصص إلا تلك النفقات التي تم إثبات المخصص أساساً لأجلها.

١١.٢١ يجب على المنشأة إعادة النظر في المخصصات في تاريخ كل تقرير مالي وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي للمبلغ الذي يمكن أن يكون مطلوباً لتسوية الواجب في تاريخ ذلك التقرير. ويجب إثبات أي تعديلات على المبالغ التي تم إثباتها سابقاً ضمن الربح أو الخسارة إلا إذا كان المخصص قد تم إثباته في البداية كجزء من تكلفة أحد الأصول (انظر الفقرة ٥.٢١). وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الواجب، فيجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي نشأ فيها.

الالتزامات المحتملة

١٢.٢١ الالتزام المحتمل هو إما واجب ممكن ولكنه غير مؤكد أو أنه واجب حالي ولم يتم إثباته لأنه لم يستوف أحد أو كلا الشرطين (ب) و(ج) الواردين في الفقرة ٤.٢١. ولا يجوز للمنشأة إثبات الالتزامات المحتملة على أنها التزام، ما عدا المخصصات المعدة للالتزامات المحتملة على الأعمال المستحوذ عليها في إطار عملية تجميع أعمال (انظر الفقرتين ٢٠.١٩ و ٢١.١٩). ويجب الإفصاح عن الالتزامات المحتملة وفقاً للفقرة ١٥.٢١ ما لم يكن حدوث تدفق خارج للموارد أمراً بعيد الاحتمال. وعندما تكون المنشأة مسؤولة بشكل مشترك وبشكل منفرد عن الواجب، فتتم معالجة ذلك الجزء من الواجب الذي يتوقع الوفاء به من قبل أطراف أخرى على أنه التزام محتمل.

الأصول المحتملة

١٣.٢١ لا يجوز للمنشأة إثبات الأصل المحتمل على أنه أصل. ويجب الإفصاح عن الأصل المحتمل وفقاً للفقرة ١٦.٢١ عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية للمنشأة. ولكن عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة في حكم المؤكد، فعندئذٍ لا يُعد الأصل الذي تتعلق به المنافع الاقتصادية أصلاً محتملاً، ويكون من المناسب إثباته.

الإفصاحات

الإفصاحات عن المخصصات

١٤.٢١ يجب على المنشأة أن تفصح لكل فئة مخصص عن كل ما يلي:

(أ) مطابقة تبين ما يلي:

(١) المبلغ الدفترى في بداية ونهاية الفترة،

(٢) الإضافات خلال الفترة، بما في ذلك التعديلات الناتجة عن التغييرات في قياس المبلغ المخصص؛

(٣) المبالغ المحملة على المخصص خلال الفترة؛

(٤) المبالغ غير المستخدمة والتي تم عكسها خلال الفترة.

(ب) وصف مختصر لطبيعة الواجب والمبلغ والتوقيت المتوقعين لأية مدفوعات ناتجة عنه.

(ج) الإشارة إلى حالات عدم التأكد بشأن مبلغ تلك التدفقات الخارجة أو توقيتها.

(د) مبلغ أي تعويض متوقع، مع بيان مبلغ أي أصل قد تم إثباته لذلك التعويض المتوقع.

لا يلزم تقديم معلومات مقارنة للفترات السابقة.

الإفصاحات عن الالتزامات المحتملة

١٥.٢١ ما لم يكن حدوث أي تدفق خارج للموارد من أجل التسوية أمراً بعيد الاحتمال، فإن المنشأة يجب عليها أن تفصح، لكل فئة التزام محتمل في تاريخ التقرير، عن وصف موجز لطبيعة الالتزام المحتمل، وأن تفصح أيضاً، عندما يكون ذلك ممكناً عملياً، عن:

(أ) تقدير للأثر المالي الخاص بالالتزام، مقيساً وفقاً للفقرات ٧.٢١-١١.٢١؛

(ب) إشارة إلى حالات عدم التأكد المتعلقة بمبلغ أي تدفق خارج أو توقيته؛

(ج) إمكانية الحصول على أي تعويض.

وإذا كان من غير الممكن عملياً تقديم واحد أو أكثر من هذه الإفصاحات فيجب توضيح تلك الحقيقة.

الإفصاحات عن الأصول المحتملة

١٦.٢١ عندما يكون من المرجح (أي مرجح حدوثه أكثر من عدمه) حدوث تدفق داخل للمنافع الاقتصادية ولكن ذلك ليس في حكم المؤكد، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن طبيعة الأصول المحتملة في نهاية فترة التقرير، وعن تقدير لأثرها المالي يتم قياسه باستخدام المبادئ الواردة في الفقرات ٧.٢١-١١.٢١، ما لم ينطوي التقدير على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. وإذا كان مثل هذا التقدير سينطوي على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فيجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن أسباب انطواء تقدير الأثر المالي على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

الإفصاحات الضارة

١٧.٢١ في حالات نادرة للغاية، يمكن التوقع بأن الإفصاح عن بعض أو جميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات ١٤.٢١-١٦.٢١ قد يضر بشكل خطير بمركز المنشأة التي هي في خلاف مع أطراف أخرى بشأن موضوع المخصص أو الالتزام المحتمل أو الأصل المحتمل. وفي مثل هذه الحالات، لا يلزم المنشأة الإفصاح عن تلك المعلومات، ولكن يجب عليها الإفصاح عن الطبيعة العامة للخلاف، إلى جانب حقيقة أنه لم يتم الإفصاح عن المعلومات، وسبب عدم الإفصاح عنها.

ملحق القسم ٢١

إرشادات خاصة بإثبات وقياس المخصصات

هذا الملحق مرفق بالقسم ٢١ ولكنه ليس جزءاً منه. وهو يقدم إرشادات لتطبيق متطلبات القسم ٢١ عند إثبات وقياس المخصصات.

كل المنشآت التي تتناولها الأمثلة الواردة في هذا الملحق تستخدم ٣١ ديسمبر على أنه تاريخ التقرير. وفي جميع الحالات، يفترض أنه يمكن القيام بتقدير يمكن الاعتماد عليه لأي تدفقات خارجة متوقعة. وفي بعض الأمثلة يمكن أن تشير الظروف الواردة في المثال إلى حدوث هبوط في قيمة الأصول؛ ولكن هذا الجانب لم يتم التعامل معه في هذه الأمثلة. والإشارات إلى مصطلح "أفضل تقدير" هي إشارات إلى مبلغ القيمة الحالية، وذلك عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية.

مثال ١ خسائر التشغيل المستقبلية

١.أ٢١ حددت المنشأة أن قطاعاً من عملياتها من المحتمل أن يتكبد خسائر تشغيل مستقبلية لعدة سنوات. الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم - لا يوجد حدث سابق يترتب عليه إلزام المنشأة بدفع موارد. الاستنتاج - لا تثبت المنشأة مخصصاً لخسائر التشغيل المستقبلية. فالخسائر المتوقعة في المستقبل لا تستوفي تعريف الالتزام. وقد يكون توقع حدوث خسائر تشغيل في المستقبل مؤشراً على حدوث هبوط في قيمة واحد أو أكثر من الأصول (انظر القسم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول").

مثال ٢ العقود غير المجدية

٢.أ٢١ العقد غير المجدي هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالواجبات التي بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقعة استلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة مطلوبة للخروج من العقد، والتي تتمثل في التكلفة اللازمة للوفاء بالعقد أو أي تعويض أو غرامات تنشأ عن الإخفاق في الوفاء بالعقد، أيهما أقل. فعلى سبيل المثال، قد تكون المنشأة مطالبة تعاقدياً، بموجب عقد إيجار تشغيلي، بالقيام بمدفوعات مقابل استئجار أصل لم يعد له أي استخدام.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم - المنشأة مطالبة تعاقدياً بدفع موارد لن تحصل في مقابلها على منافع متناسبة.

الاستنتاج - إذا كانت المنشأة طرفاً في عقد غير مجدي، فإنها تقوم بإثبات وقياس الواجب الحالي بموجب العقد على أنه مخصص.

مثال ٣ إعادة الهيكلة

٣.أ٢١ إعادة الهيكلة هي برنامج يتم التخطيط له ومراقبته من قبل الإدارة، ويغير بشكل ذي أهمية نسبية إما في نطاق الأعمال التي تباشرها المنشأة، أو في الطريقة التي يتم بها تسيير الأعمال.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم - ينشأ واجب ضمني بإعادة الهيكلة فقط عندما تكون المنشأة:

(أ) لديها خطة رسمية تفصيلية لإعادة الهيكلة تحدد فيها على الأقل:

(١) الأعمال ذات الصلة أو الجزء ذي الصلة من الأعمال؛

(٢) المواقع الرئيسية المتأثرة؛

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢١ "المخصصات والاحتمالات"

- (٣) موقع ووظيفة الموظفين الذين سيتم تعويضهم عن إنهاء خدماتهم، وعددهم التقريبي؛
(٤) النفقات التي سيتم تحملها؛
(٥) موعد تنفيذ الخطة.
(ب) قد تسببت في وجود توقع وجيه لدى أولئك المتأثرين بأنها ستنفذ إعادة الهيكلة، وذلك بالبدء في تنفيذ تلك الخطة أو بالإعلان عن معالمتها الرئيسية لأولئك المتأثرين بها.
الاستنتاج – تثبت المنشأة مخصصاً لتكاليف إعادة الهيكلة فقط عندما يكون عليها واجب نظامي أو ضمني في تاريخ التقرير للقيام بإعادة الهيكلة.

مثال ٤ ضمان المبيعات

٤.٢١ يعطى أحد المصانع ضمانات للمبيعات في تاريخ البيع لمن يقوم بشراء منتجاته. ووفقاً لأحكام عقد البيع، يتعهد المصنع بعلاج عيوب الصناعة التي تظهر خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع، إما بإصلاح المنتج أو استبداله. وبناءً على التجارب السابقة، فمن المرجح (أي المرجح حدوثة أكثر من عدمه) أن تكون هناك بعض المطالبات بموجب هذه الضمانات.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – الحدث الملزم هنا هو بيع المنتجات بضمن، والذي يترتب عليه نشأة واجب نظامي.

التدفق الخارج للموارد ذات المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام – مرجح للضمانات ككل

الاستنتاج – تثبت المنشأة مخصصاً لأفضل تقدير لتكاليف علاج عيوب الصناعة بموجب ضمان المنتجات المباعة قبل تاريخ التقرير.

مثال توضيحي لعمليات احتساب المخصص:

تم بيع بضاعة في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة، وتشير التجارب السابقة إلى أن ٩٠% من المنتجات المباعة لا تحتاج إلى أي إصلاحات بموجب الضمان، و ٦% من المنتجات المباعة تحتاج إلى إصلاحات بسيطة تتكلف ٣٠% من سعر البيع، و ٤% من المنتجات المباعة تحتاج إلى إصلاحات كبيرة أو استبدال بتكلفة ٧٠% من سعر البيع. وبناءً على ذلك، فإن تكاليف الضمان المتوقعة هي:

١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة	× ٩٠%	×	=	١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة
١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة	× ٦%	× ٣٠%	=	١٨٠٠٠٠ وحدة عملة
١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة	× ٤%	× ٧٠%	=	٢٨٠٠٠٠ وحدة عملة
الإجمالي			=	٤٦٠٠٠٠ وحدة عملة

ويتوقع أن تبلغ نفقات الإصلاحات والاستبدال بموجب الضمان للمنتجات المباعة خلال عام ٢٠٠٠ ما يعادل ٦٠% في عام ٢٠٠١، و ٣٠% في عام ٢٠٠٢، و ١٠% في عام ٢٠٠٣، وذلك لكل حالة في نهاية الفترة. وحيث إن التدفقات النقدية المقدرة تعكس بالفعل احتمالات التدفقات النقدية الخارجة، وبافتراض عدم وجود مخاطر أو حالات عدم تأكد أخرى يجب أن تنعكس في التقدير، فإنه لتحديد القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية فإن المنشأة تستخدم معدل خصم "خالياً من المخاطر" مبني على سندات حكومية لها نفس أجل التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة (٦% للسندات التي أجلها عام واحد، و ٧% للسندات التي أجلها سنتين وثلاث سنوات). ويتم احتساب القيمة الحالية في نهاية عام ٢٠٠٠ للتدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بضمانات المنتجات المباعة في عام ٢٠٠٠ كما يلي:

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢١ "المخصصات والاحتمالات"

السنة	المدفوعات النقدية المتوقعة (وحدة عملة)	معدل الخصم	معامل الخصم	القيمة الحالية (وحدة عملة)
١	٢٧٦٠٠ × ٦٪	٦٪	٠,٩٤٣٤ (بمعدل ٦٪ لمدة عام واحد)	٢٦٠٣٨
٢	١٣٨٠٠ × ٣٪	٧٪	٠,٨٧٣٤ (بمعدل ٧٪ لمدة سنتين)	١٢٠٥٣
٣	٤٦٠٠ × ١٠٪	٧٪	٠,٨١٦٣ (بمعدل ٧٪ لمدة ثلاث سنوات)	٣٧٥٥
الإجمالي				٤١٨٤٦

سوف تثبت المنشأة التزاماً للضمانات بمبلغ ٤١٨٤٦ وحدة عملة في نهاية ٢٠×٠ للمنتجات التي تم بيعها في ٢٠×٠.

مثال ٥ سياسة الاسترداد

٥.أ٢١ لدى أحد متاجر التجزئة سياسة لرد ثمن المشتريات التي لا تحوز رضا العملاء على الرغم من أنه غير ملزم قانوناً بذلك. وسياسته الخاصة برد ثمن هذه المشتريات معلومة للعموم.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – يتمثل الحدث الملزم في بيع المنتج والذي ينشأ عنه واجب ضمني لأن تصرف المتجر قد أوجد لدى عملائه توقعاً وجهاً بأن المتجر سيقوم برد ثمن المشتريات.

التدفق الخارج للموارد ذات المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام – من المرجح أن يتم إعادة نسبة من البضائع لاسترداد ثمنها

الاستنتاج – تثبت المنشأة مخصصاً لأفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية المرتجعات.

مثال ٦ قرار يغلق أحد الأقسام – مع عدم تطبيق القرار قبل نهاية فترة التقرير

٦.أ٢١ في ١٢ ديسمبر ٢٠×٠ قرر مجلس إدارة المنشأة غلق أحد الأقسام. ولم يتم إبلاغ هذا القرار لأي من المتأثرين به قبل نهاية فترة التقرير (٣١ ديسمبر ٢٠×٠) ولم يتم اتخاذ خطوات أخرى لتطبيق هذا القرار.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – لا يوجد أي حدث ملزم، ومن ثم لا يوجد أي واجب.

الاستنتاج – لا تثبت المنشأة مخصصاً

مثال ٧ قرار يغلق أحد الأقسام – مع الإبلاغ والبدء في تنفيذ القرار قبل نهاية فترة التقرير

٧.أ٢١ في ١٢ ديسمبر ٢٠×٠ قرر مجلس إدارة المنشأة غلق أحد الأقسام الذي يصنع منتجاً معيناً. وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠×٠ وافق مجلس الإدارة على خطة تفصيلية لغلق القسم، وتم إرسال خطابات للعملاء لتبنيهم للبحث عن مصادر بديلة لتوريداتهم، وتم إرسال خطابات للعاملين في هذا القسم تفيد بالاستغناء عن خدماتهم.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – الحدث الملزم هو إبلاغ القرار إلى العملاء والموظفين، والذي أنشأ واجباً ضمناً من ذلك التاريخ لأنه أوجد توقعاً وجيهاً بأن القسم سوف يتم إغلاقه. التدفق الخارج للموارد ذات المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام – مرجح.

الاستنتاج – تثبت المنشأة مخصصاً في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠ لأفضل تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإغلاق القسم في تاريخ التقرير.

مثال ٨ إعادة تدريب العاملين نتيجةً لحدوث تغيرات في نظام ضريبة الدخل

٨.أ٢١ أجرت الحكومة تغييرات على نظام ضريبة الدخل. ونتيجةً لتلك التغييرات فإن المنشأة التي تعمل في قطاع الخدمات المالية سوف تحتاج إلى إعادة تدريب نسبة عالية من العاملين في الشئون الإدارية والمبيعات لضمان الاستمرار في الالتزام بلوائح الضريبة. وفي نهاية فترة التقرير، لم يتم إعادة تدريب العاملين.

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – لا يفرض تغيير نظام الضرائب على المنشأة أي واجب بتنفيذ دورات لإعادة التدريب. ومن ثم، فإنه لا يوجد أي حدث ملزم لإثبات المخصص (إعادة التدريب ذاته). الاستنتاج – لا تثبت المنشأة مخصصاً.

مثال ٩ المنازعات القضائية

٩.أ٢١ رفع أحد العملاء دعوى على المنشأة × يطلب تعويضاً عن إصابة يدعي تعرضه لها بسبب استخدام منتج باعته له المنشأة. وقد اعترضت المنشأة على هذا الالتزام بحجة عدم قيام هذا العميل باتباع تعليمات استخدام المنتج. وحتى تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية للمنشأة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ للنشر، كان رأى المستشار القانوني للمنشأة أنه من المرجح عدم تحمل المنشأة لأية مسؤولية. ومع ذلك، فعند قيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، أوضح المستشار القانوني أنه بناءً على تطورات القضية فقد بات من المرجح الآن أن تثبت مسؤولية المنشأة.

(أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – بناءً على الأدلة المتاحة عند اعتماد القوائم المالية، لم يكن هناك أي واجب نتيجةً لأحداث سابقة.

الاستنتاج – لا تثبت المنشأة مخصصاً، ويتم الإفصاح عن هذا الحدث على أنه التزام محتمل ما لم يكن ما لم يكن حدوث تدفق خارج للموارد أمراً بعيد الاحتمال.

(ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

الواجب الحالي نتيجةً لحدث سابق ملزم – بناءً على الأدلة المتاحة، فإنه يوجد واجب حالي. والحدث الملزم هنا هو بيع المنتج للعميل.

التدفق الخارج للموارد ذات المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام – مرجح.

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢١ "المخصصات والاحتمالات"

الاستنتاج – تثبت المنشأة مخصصاً بأفضل تقدير للمبلغ اللازم لتسوية الالتزام في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، ويتم إثبات المصروف ضمن الربح أو الخسارة. ولا يعد ذلك تصحيحاً لخطأ حدث في سنة ٢٠٠١ لأنه بناءً على الأدلة المتاحة عند اعتماد القوائم المالية لسنة 20x1 لم يكن ينبغي إثبات مخصص في ذلك الوقت.